لجنة تأمين السيارات والمكاتب العربية الموحدة

عقدت اللجنة خلال عام ٢٠١٩ (١١) إجتماع بضمنها عدد من الإجتماعات المشتركة مع اللجنة المشكلة لتحديث دراسة إنشاء مكتب كشف في الشمال واجتماع مشترك مع لجنتي تأمين السيارات وتأمين الحريق و(٣) اجتماعات مشتركة مع اللجنة المشتركة من الإتحاد ووزارة الصناعة والتجارة والتموين واجتماع مشترك مع اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات ووزارة الصناعة والتجارة والتموين واجتماع مشترك للجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات مع ممثلي شركة الاتحاد العربي الدولي للتأمين لبحث موضوع الإعتداءات على شركات التأمين.

تضمن جدول أعمال اللجنة في عام ٢٠١٩ المواضيع التالية:-

١- مشروع تأسيس مكتب موحد في منطقة الشمال للكشف على حوادث المركبات.
٢- موضوع الكروكى وتمكين شركات التأمين من رؤية الحوادث المسجلة لدى شركات أخرى.
٣- موضوع التغطيات الإضافية التي يمكن توفيرها لسائق ومالك المركبة (قطاع النقل) المسببة للضرر.
٤- مسودة اتفاقية تنظيم الكشف المشترك على حوادث المركبات.
٥- الحصول على معلومات المركبات الخصوصي المرخصة لنقل الركاب مقابل أجر وفقاً للتطبيقات الذكية.
٦- اللجنة المكلفة لتحديث دراسة التأمين الإلزامي.
٧- اجتماع مشترك مع اللجنة المشتركة من الإتحاد والأمن العام للنظر في الحوادث المشكوك فيها من شركات التأمين واقتراح توسيع مهامها.
٨- موضوع الحوادث المفتعلة التي تتعرض لها شركات التأمين.
٩- موضوع تقارير اللجان الطبية مع وزارة الصحة.
١٠- مشروع قرار معدل لقرار أسس تسوية التعويضات عن الأضرار التي تلحق بالمركبات رقم (٦) لسنة ٢٠١١.
١١- موضوع الحوادث المسجلة ضد مجهول.
١٢- البرامج والمشاريع التدريبية في مجال تأمين المركبات.
١٣- التعاون الأردني العربي في مجال تأمين المركبات.
١٤- إحصائيات التأمين الإلزامي المستخرجة من نظام الاتحاد حول تأمين المركبات.
١٥- تعديل آلية عمل اللجان الفنية العاملة تحت إطار الاتحاد.
١٦- التواصل مع أعضاء الهيئة العامة للجنة تأمين السيارات.
١٧- عضوية اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات للدورة ٢٠١٨ – ٢٠٢٠.

حققت لجنة تأمين السيارات والمكاتب العربية الموحدة النتائج التالية:-

أولاً: مشروع تأسيس مكتب موحد في منطقة الشمال للكشف على حوادث المركبات

- واصلت اللجنة خلال اجتماعاتها عام ٢٠١٩ مناقشة مشروع تأسيس مكتب موحد في منطقة الشمال للكشف على حوادث المركبات من خلال تكليف دائرة الدراسات والتدريب بالتنسيق مع اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات بتقديم دراسة عن الجدوى المالية وتحديد الموقع الجغرافي للمكتب واعداد موازنة تقديرية لتنفيذ المشروع بالإستناد إلى الدراسة السابقة.
- ناقشت اللجنة في اجتماعها المشترك بحضور أعضاء اللجنة السابقة لدراسة مكتب الكشف الموحد في محافظات الشمال وممثلي قطاع التأمين بتاريخ ٢٠١٩/٣/٧ المقترح السابق حول تأسيس مجمع موحد لتمثيل شركات التأمين لغايات تسوية المطالبات الناشئة عن حوادث المركبات في محافظات الشمال والحد من ظاهرة الإتجار بمخططات الكروكي.
- تم إعادة تشكيل اللجنة المشكلة لدراسة هذا الموضوع لتضم كل من السيد وليد القططي ممثل شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين والسيد عاصي جاموس ممثل شركة القدس للتأمين والسيد رائد جودة ممثل شركة التأمين الأردنية والسيد الياس مشربش ممثل شركة التأمين الوطنية والسيدة فداء الحوراني من الاتحاد الأردني لشركات التأمين بموجب كتاب الاتحاد رقم أت/٢٠١٩/٣/١٣٧ في ٢٠١٩/٣/١٠ وتم بموجب هذا الكتاب تحديد موعد زيارة اللجنة إلى مدينة اربد لدراسة تأسيس مكتب موحد للكشف على السيارات المتضررة من حوادث السير في محافظات الشمال.
- في ضوء التوصية المتخذة في الإجتماع، خاطب الاتحاد السادة المدراء العامون لشركات التأمين بكتابه رقم أت/٢٠١٩/٣/١٣٩ في ٢٠١٩/٣/١٠ حول الكلفة الجديدة للمشروع بعد دراسة الأماكن المتوفرة والإستفادة منها وتفويض الاتحاد لإنشاء هذا المشروع واقتطاع حصة كل شركة من كلفة هذا المشروع من مخصصات شركات التأمين من التأمين الإلزامي في الاتحاد.
- ناقشت اللجنة مع أعضاء لجنة تحديث معلومات مجمع الكشف الموحد لشركات التأمين في مناطق الشمال في اجتماعها بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٩ نتائج الزيارة لمدينة اربد والأسعار التي تم الحصول عليها والمقترحات بخصوص مشروع إنشاء مكتب موحد لشركات التأمين لحوادث المركبات والاتفاق على خطوط عريضة للمشروع والإجراءات اللاحقة الواجب اتخاذها، وتم بحث المقترحات في ضوء تنسيب اللجنة بعد زيارة مدينة اربد لإختيار مقر لمكاتب شركات التأمين واقتصرت الخيارات على موقعين مناسبين وهما عند دوار محمد الدرة على مدخل المدينة الصناعية وشارع الثقافة حيث تتوفر المواقف بسهولة.
- تم إطلاع اللجنة التنفيذية على صور للمجمعات المتوفرة والمواقع المقترحة وتم الإتفاق على الخيار الأفضل ليكون مقر مكتب الكشف الموحد للشركات عند الدوار على مدخل المدينة الصناعية.
- تم الإتفاق بأن يتم مخاطبة مقاول الاتحاد بالتنسيق مع لجنة تحديث معلومات إنشاء مجمع الكشف الموحد لشركات التأمين في مناطق الشمال لزيارة مدينة اربد وتقديم مقترحاته حول التكلفة التقديرية للتشطيبات اللازمة.

- اقترحت اللجنة توفير مدير للمجمع من قبل الاتحاد للقيام بالأمور الإدارية والتراخيص اللازمة.
- تم اقتراح تسمية المجمع "مجمع شركات التأمين / حوادث المركبات".
- أوصت اللجنة أن يتم التعاقد مع شركة نظافة وعامل مقسم رقم (١) وشركة أمن وحماية لتوفير الخدمات لهذا المجمع.
- تم الاتفاق على تقديم دراسة جدوى مالية لإنشاء هذا المجمع بعد زيارة مقاول الاتحاد ومعاينة وتقييم المجمعات الموجودة وتحديد التجهيزات اللازمة والكلف المترتبة عليها ليُصار إلى إرسال الكلفة النهائية لشركات التأمين وتحديد حصة كل شركة من هذا المجمع للمباشرة بإنشائه في حال كان هناك إقبال من الشركات عليه في ضوء الدراسة المحدثة.
- أوصت اللجنة مراعاة عند تجهيز المجمع توفير مساحات مناسبة متساوية لشركات التأمين وفي حال رغبة أي شركة بالحصول على مساحة أكبر يتم زيادة حصتها من التكاليف نسبة وتناسب من الكلفة، وتضمين المجمع قاعة اجتماعات يتم استخدامها من جميع الشركات المتواجدة في المجمع.
- تم الإتفاق بأن يتم تعيين محاسب على كادر الاتحاد يتولى متابعة مصاريف المجمع وتوزيع التكاليف على الشركات المشتركة في المجمع ومتابعة الأمور المالية لهذا المجمع، وعلى أن يتم تحميل كلفة رواتب وامتيازات هذا الموظف على إجمالي مصاريف المجمع التي يتم تحصيلها من شركات التأمين.
- تم الإتفاق على اختيار مقاول بأفضل الأسعار بعد الزيارة للوصول إلى التكلفة الكلية لتجهيز المجمع.
- تم إضافة السيد عصام بركات نائب رئيس اللجنة وممثل شركة الشرق الأوسط للتأمين لعضوية لجنة تأسيس مجمع الكشف الموحد لشركات التأمين في مناطق الشمال لتصبح اللجنة مكونة من كل من:-
  - السيد وليد القطيطي – المجموعة العربية الأردنية للتأمين
  - السيد عاصي جاموس – شركة القدس للتأمين
  - السيد رائد جودة – شركة التأمين الأردنية
  - السيد عصام بركات– شركة الشرق الأوسط للتأمين
  - السيد الياس مشربش – شركة التأمين الوطنية
  - السيدة فداء الحوراني – الاتحاد الأردني لشركات التأمين
- ناقشت اللجنة في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٠١٩/٤/٣٠ آخر مستجدات مشروع إنشاء مكتب موحد لشركات التأمين لحوادث المركبات في الشمال وتم الاتفاق على تكليف مقاول لزيارة مدينة اربد وتقديم دراسته ومقترحاته للاتحاد حول التكلفة التقديرية للتشطيبات اللازمة للمجمع الذي نسبت اللجنة باعتماده كمقر لإنشاء هذا المجمع ليُصار بعدها إلى مخاطبة شركات التأمين وإعلامها بالكلفة التقديرية وحصة كل شركة من هذا المشروع.

ثانياً: موضوع الكروكى وتمكين شركات التأمين من رؤية الحوادث المسجلة لدى شركات أخرى

- ناقشت اللجنة في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٩ موضوع الكروكى وتمكين شركات التأمين من رؤية الحوادث المسجلة لدى شركات تأمين أخرى، وأكدت اللجنة على ضرورة حصول شركات التأمين على المعلومات عن الحوادث بالسرعة الممكنة بحيث تستطيع شركات التأمين من رؤية الحوادث التي يزيد تاريخ

وقوعها عن شهر واحد بدلاً من سنة كما كان معمول به قبل هذه التوصية، وحجب المعلومات عن الحوادث التي تقل عن مدة شهر او الخيار الآخر بأن يتم منح كل شركة تأمين صلاحيات مستخدم واحد فقط One User بحيث تقوم الشركة بإعطائه لشخص ثقة في الشركة كونه سيكون هناك سجل لمعرفة الجهات التي استعلمت عن أي مخطط.

- جاءت توصية اللجنة بهدف تحقيق الإستفادة القصوى من المعلومات المتوفرة في نظام الاتحاد والتي تهم الشركات عند الاكتتاب بتأمين المركبات أو الإستعلام عن الحوادث السابقة عند استلام مطالبات تعويض خاصة.
- وافق مجلس إدارة الاتحاد على هذه التوصية، وحالياً تستطيع الشركات الإستعلام عن الحوادث التي سجلت قبل مدة شهر.

ثالثاً: موضوع التغطيات الإضافية التي يمكن توفيرها لسائق ومالك المركبة (قطاع النقل) المسببة للضرر

- درست اللجنة في اجتماعها المشترك مع لجنة تأمين الحريق بتاريخ ٢٠١٩/٤/٣٠ موضوع التغطيات الإضافية التي يمكن توفيرها لسائق ومالك المركبة (قطاع النقل) المسببة للضرر.
- تنفيذاً للتوصية المتخذة في الإجتماع المشترك بين لجنتي تأمين السيارات وتأمين الحريق، خاطب الاتحاد إدارة التأمين بكتابه رقم أت/٢٠١٩/٥/٣ في ٢٠١٩/٥/١ يفيد بتأكيد اللجنتان على ان هذا المنتج متوفر في السوق المحلي، حيث تقوم شركات التأمين حاليا بتغطية مثل هذه الأخطار وإصدار وثائق تأمين مسؤولية مدنية زيادة عن الحدود المشار إليها في نظام التأمين الإلزامي للمركبات وذلك بالإتفاق ما بين شركة التأمين المعنية وشركة النقل المهتمة بالموضوع ولكل حالة بحالتها وفقاً للمعلومات التي تطلبها شركات التأمين عادة للإكتتاب في مثل هذه الاخطار تنفيذا لمتطلبات السياسيات الاكتتابية لشركات التامين تحقيقاً للأسس الفنية السليمة للاكتتاب بالخطر.

رابعاً: مسودة اتفاقية تنظيم الكشف المشترك على حوادث المركبات

تابعت اللجنة خلال اجتماعاتها عام ٢٠١٩ مسودة اتفاقية تنظيم الكشف المشترك على حوادث المركبات بين شركات التأمين وكما يلي:-

- قام الاتحاد بإعادة مفاتحة بقية الشركات التي لم تزود الاتحاد بإجابتها على مسودة الإتفاقية بكتابه رقم أت/٢٠١٩/١/٣٤٣ في ٢٠١٩/١/٢٧ حيث وصلت عدد الإجابات الواردة من شركات التأمين إلى (٩) إجابات تم مناقشتها في إجتماعات اللجنة التنفيذية.
- ناقشت اللجنة في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٠١٩/٣/٧ مع ممثلي قطاع التأمين الإجابات الواردة من (٥) شركات تأمين وهي (شركة التأمين الإسلامية، الشركة الأردنية الفرنسية للتأمين، شركة القدس للتأمين، شركة الاتحاد العربي الدولي للتأمين، شركة المجموعة العربية الأوروبية للتأمين) على مسودة اتفاقية تنظيم الكشف المشترك على حوادث المركبات بين شركات التأمين ونظراً لعدم وجود قيمة مضافة لهذه الإتفاقية وأيضاً عدم وجود إجماع من جميع شركات التأمين واعتذار عدد من شركات التأمين عن الإنضمام إليها، وعدم استلام إجابة من (٤) شركات تأمين على مسودة الإتفاقية، قررت اللجنة التعذر عن السير في هذا الموضوع لحين حصول مستجدات أخرى مستقبلاً.

خامساً: الحصول على معلومات المركبات الخصوصي المرخصة لنقل الركاب مقابل أجر وفقاً للتطبيقات الذكية

- ناقشت اللجنة في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٠١٩/٤/٣٠ نتائج الإجتماعات مع وزارة النقل بخصوص المركبات التي تعمل على نقل الركاب بموجب التطبيقات الذكية وإمكانية الحصول على معلومات المركبات المرخصة من هيئة تنظيم النقل البري التي تعمل لنقل الركاب مقابل أجر وفقاً للتطبيقات الذكية وأرقامها ليُصار الإستعانة بها عند اكتتاب الشركات بوثائق التأمين الشامل للمركبات وتمكين الشركات من استيفاء سعر عادل لهذا الخطر كذلك مراعاة موضوع تعويضات المركبات المشتركة في الحوادث في حال كانت المركبة المتسببة بالحادث وقت ارتكاب الحادث تعمل على نقل الركاب مقابل أجر.
- تم خلال الإجتماع عرض نتائج الاتصال مع إدارة التأمين حول تعديل أسعار التأمين الإلزامي للمركبات التي تعمل على نقل الركاب بأجر بموجب التطبيقات الذكية، حيث تم الاتفاق على استحداث وثيقة تأمين بشروط وتغطيات خاصة بالمركبات التي تعمل بالتطبيقات الذكية يتم بموجبها تحديد قسط التأمين الخاص بها بالاتفاق بين الإتحاد وإدارة التأمين.
- ناقشت اللجنة المشتركة من الإتحاد ووزارة الصناعة والتجارة والتموين في اجتماعها المشترك بتاريخ ٢٠١٩/٦/١٠ موضوع ايجاد تعرفة للمركبات التي تعمل على نقل الركاب بموجب التطبيقات الذكية وتم الاتفاق على أن تقوم إدارة التأمين تعديل تعليمات أقساط التأمين الإلزامي للمركبات من خلال إضافة عبارة (على أن تعامل مركبات التطبيقات الذكية معاملة المركبات العمومية) من حيث قسط التأمين وبحيث يكون الحصول على هذه المعلومات إلكتروني من خلال الربط بين الاتحاد ووزارة النقل.
- ناقشت اللجنة المشتركة من الإتحاد ووزارة الصناعة والتجارة والتموين في اجتماعها المشترك بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٧ موضوع إدراج تعرفة جديدة للمركبات التي تعمل على نقل الركاب بموجب التطبيقات الذكية في تعليمات أقساط التأمين الإلزامي للمركبات لتعامل معاملة المركبات العمومية من حيث قسط التأمين وبحيث يكون الحصول على هذه المعلومات إلكتروني من خلال الربط بين الاتحاد ووزارة النقل.

سادساً: اللجنة المكلفة لتحديث دراسة التأمين الإلزامي

- تم إعادة تشكيل اللجنة المكلفة لتحديث دراسة التأمين الإلزامي، حيث قام الاتحاد مخاطبة عطوفة السيد يوسف الشمالي أمين عام وزارة الصناعة والتجارة والتموين بكتابه رقم أت/٩٣/٥/٢٠١٩ في ٢١/٥/٢٠١٩ لتسمية ممثلي قطاع التأمين في هذه اللجنة وكما يلي:-

١. السيد عماد الحجة – نائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد.
٢. الدكتور وليد زعرب – عضو مجلس إدارة الاتحاد.
٣. السيد ماهر الحسين– مدير الاتحاد الأردني لشركات التأمين.
٤. السيد رائد جوده– رئيس اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات في الاتحاد.
٥. السيد عصام بركات– نائب رئيس اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات في الاتحاد.

- ورد كتاب من السادة وزارة الصناعة والتجارة والتموين برقم ٢٠١٩/٩/١٦٤٣ في ٢٠١٩/٥/٢٧ للاتحاد، لحضور اجتماع مشترك بين اللجنة المشتركة من الإتحاد ووزارة الصناعة والتجارة والتموين بتاريخ ٢٠١٩/٦/١٠ لمناقشة المواضيع المتعلقة بدراسة التأمين الإلزامي للمركبات.

- تم خلال هذا الإجتماع مناقشة المقترحات التالية:-

- مناقشة زيادة القسط التأميني عند تكرار الحادث من المركبات التي تنتج عنها أضرار مادية وإصابات جسمانية.
- مناقشة زيادة القسط التأميني عند تكرار الحادث من المركبات التي تنتج عنها حالة وفاة أو أكثر أو حالة عجز كلي دائم أو أكثر.
- زيادة مبلغ الاعفاء على مسببي الحوادث وبحيث يكون تصاعدي حسب عدد الحوادث.
- تعديل بدل الخدمات التي يتم استيفاؤها من مالك المركبة عن تعديل ملحق بيانات وثيقة التأمين الإلزامي وملحق نقل الملكية والمطالبة برفعها.
- مناقشة فصل التأمين الإلزامي عن التأمين التكميلي وإعتماد وثائق التأمين الإلزامي فقط لترخيص المركبات.
- بحث آلية تحصيل الإعفاء من المتسببين بالحوادث المرورية.
- بحث آلية لتحميل وثائق التأمين الإلزامي للمركبات للسنة الجديدة نسبة الزيادة في الأقساط للمركبات المسببة للحوادث في السنة التأمينية السابقة.
- بحث موضوع نسية الخصم الممنوحة للمركبات التي لم يسجل عليها مخالفات مرورية في السنة التأمينية السابقة.
- ايجاد تعرفة للمركبات التي تعمل على نقل الركاب بموجب التطبيقات الذكية.
- حصر تعديل ملحق نقل الملكية بالمكتب الموحد فقط تجنباً للممارسات السلبية الحالية بعدم تعديل هذه الملاحق على قاعدة البيانات في الاتحاد.
- تم عقد اجتماع ثاني مشترك بين اللجنة المشتركة من الإتحاد ووزارة الصناعة والتجارة والتموين بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٧ لمناقشة السيناريوهات الأربعة والمعدة من قبل الاتحاد الأردني لشركات التأمين والأثر المالي على التأمين الإلزامي، حيث تم الاتفاق على مناقشة خيارات أخرى وكما يلي:-

- رفع رسوم نقل الملكية من ١٠ دنانير إلى ٢٠ دينار بدلاً من المقترح الذي تم مناقشته في الاجتماع السابق.

- بالنسبة للمخالفات المرورية، تم اقتراح الابقاء على نسبة خصم لأصحاب المركبات التي لم تسجل مخالفات مرورية كما هي حالياً ١٥% وعدم الأخذ بالمقترحين السابقين لرفع نسبة الخصم إلى ٢٠ أو ٢٥% نظراً لأن الأثر المالي للتحسينات سيكون محدود على تحسين نتائج التأمين الإلزامي

-تم مناقشة اقتراح زيادة أسعار تأمين المركبات الأجنبية غير الأردنية والتي تدخل المملكة الأردنية الهاشمية لزيادة الإيرادات وتخفيض الخسائر في التأمين الإلزامي للمركبات مع مراعاة عدم زيادتها بشكل كبير مقارنة مع البطاقة البرتقالية حتى لا ينخفض الإقبال على التأمين الإلزامي على الحدود الأردنية.

- تم مناقشة موضوع فصل التأمين الإلزامي عن التأمين التكميلي واعتماد وثيقة التأمين الإلزامي فقط لغايات ترخيص المركبات وكذلك تطبيق نسب الزيادة على مرتكبي الحوادث والإبقاء على نسب الخصم على أصحاب المركبات الذين لم يرتكبوا مخالفات مرورية خلال السنة التأمينية السابقة كما معمول بها حالياً.

- استناداً إلى الدعوة الواردة من السادة وزارة الصناعة والتجارة والتموين بكتابهم رقم ٢٠١٩/٩/٢٨١٠ في ٢٠١٩/١٠/٢ الموجه للاتحاد، تم عقد اجتماع مشترك بين اللجنة المشتركة من الإتحاد ووزارة الصناعة والتجارة والتموين بتاريخ2019/10/7 لمناقشة المواضيع المتعلقة بدراسة التأمين الإلزامي للمركبات وتم الاتفاق على ما يلي:-

١. زيادة القسط التأميني بشكل تصاعدي عند تكرار الحادث من المركبات التي تنتج عنها أضرار مادية وإصابات جسمانية.
٢. زيادة القسط التأميني بشكل تصاعدي عند تكرار الحادث من المركبات التي تنتج عنها حالة وفاة أو أكثر أو حالة عجز كلي دائم أو أكثر وتعديل نسب الزيادة على هذه الفئة.
٣. زيادة مبلغ الاعفاء الحالي على الحوادث وأن يكون مبلغ الإعفاء تصاعدي لكافة فئات المركبات.
٤. تعديل التعليمات المتعلقة بأقساط التأمين الإلزامي للمركبات لمعاملة الدراجات النارية في حال اشتراكها في حوادث مرورية معاملة كافة فئات المركبات من حيث دفع مبلغ الإعفاء والتحمل وفقاً لجدول مبالغ الاعفاء التصاعدي الذي سيتم الاتفاق عليه ليكون لكافة المركبات والغاء ما نصت عليه التعليمات سارية المفعول بتحديد مبلغ الاعفاء للدراجات النارية بمبلغ (٨) دنانير عند فتح الحادث ليصبح أسوة بباقي المركبات الأخرى.
٥. حصر إصدار ملحق تعديل نقل الملكية بالمكتب الموحد فقط وعلى تحديد مبلغ ١٥ دينار أردني ليكون بدل خدمات عن تعديل ملحق بيانات مثل تغيير محرك لنفس السيارة ودهان السيارة ورقم مميز للمحرك وتحديد بدل خدمات قدرها ٢٠ دينار أردني كرسوم تعديل ملحق نقل الملكية.
٦. تم المطالبة بالإبقاء على نسبة خصم ١٥% المعمول بها حالياً في تعليمات أقساط التأمين الإلزامي للمركبات التي لم تسجل عليها أي مخالفات مرورية خلال السنة التأمينية السابقة حسب التعليمات السارية وعدم رفع هذه النسبة نتيجة وجود خسائر لشركات التأمين.
٧. تم إعادة مناقشة موضوع فصل التأمين الإلزامي عن التأمين التكميلي واعتماد وثيقة التأمين الإلزامي فقط لغايات ترخيص المركبات.

- حالياً يتم متابعة هذا الملف من مجلس إدارة الاتحاد حيث تم التوصل لإتفاق بالسير في غالبية هذه التعديلات.

سابعاً: اجتماع مشترك مع اللجنة المشتركة من الإتحاد والأمن العام للنظر في الحوادث المشكوك فيها من شركات التأمين واقتراح توسيع مهامها

- تابعت اللجنة خلال اجتماعاتها عام ٢٠١٩ مناقشة موضوع اللجنة المشتركة المشكلة من الأمن العام والإتحاد حول الحوادث المشكوك فيها ونتائج الاجتماعات السابقة والفوائد التي تعود على شركات التأمين والمقترح المقدم من السيد عماد الحجه نائب رئيس مجلس الإدارة ومنسق أعمال لجنة تأمين السيارات بعقد ورشة عمل مع اللجنة الحالية المشكلة وذلك لشرح أهمية قيام اللجنة بالنظر بآلية عمل اللجنة والحوادث المشكوك فيها والمرسلة للجنة من شركات التأمين والتي بدأت أعمالها منذ ما يزيد عن سنة وعرض انجازات اللجنة وملاحظاتها ومقترحاتها على الملفات المحالة من شركات التأمين إلى اللجنة وشرح آلية عمل اللجنة وكيفية دراسة الملفات والأسس المتبعة في البت في هذه الملفات وإصدار قرار اللجنة بخصوصه والإستماع إلى مقترحات وآراء ممثلي شركات التأمين حول هذه اللجنة ليُصار إلى إصدار هذه التوصيات.
- ناقشت اللجنة في اجتماعها بتاريخ ٢٠١٩/٤/٣٠ موضوع اللجنة المشتركة المشكلة من الأمن العام والاتحاد حول الحوادث المشكوك فيها ومناقشة التوصيات السابقة حول عقد ورشة عمل بحضور كافة الأطراف بضمنهم شركات التأمين والمستشار القانوني للاتحاد وأعضاء اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات والقضاء الشرطي والبحث الجنائي وعدد من المدعين العامين وذلك لشرح أهمية قيام اللجنة للنظر في موضوع آلية عمل اللجنة للنظر في الحوادث المشكوك فيها.
- أكدت اللجنة في اجتماعها على أهمية زيادة عدد كوادر البحث الجنائي في عضوية هذه اللجنة ليكونوا عضوين بدلاً من عضو واحد من أصل أعضاء اللجنة والبالغ (٦) أعضاء.
- خاطب الاتحاد السادة مديرية الأمن العام بكتابه رقم أت/٢٠١٩/٧/١٠٨ في ٢٠١٨/٧/١٧ حول تنظيم ورشة عمل بالتعاون ما بين إدارة السير والاتحاد حول اللجنة المشتركة والأعمال المنوطة بها وعرض انجازات اللجنة وملاحظاتها ومقترحاتها على الملفات المحالة من شركات التأمين إلى اللجنة وشرح آلية عمل اللجنة وكيفية دراسة الملفات والأسس المتبعة في البت في هذه الملفات وإصدار قرار اللجنة بخصوصها وتخصيص جلسة حوار في نهاية ورشة العمل بهدف تحقيق الفائدة المرجوة وعلى أن تعقد هذه الورشة في مقر الاتحاد الأردني لشركات التأمين ومرفقه مسودة برنامج ورشة العمل الأولي والمواضيع المقترح تناولها خلال الورشة والمحاضرين المقترحين.
- ورد كتاب للاتحاد من السادة مديرية الأمن العام رقم س/٢/٤٦/٦١٥٥٥ في ٢٠١٩/٩/٢٦ المتضمن اعتذارهم عن تنظيم ورشة العمل.
- ناقشت اللجنة في اجتماعها بتاريخ ٢٠١٩/٩/٣ نتائج أعمال اللجنة المشتركة من الاتحاد والأمن العام للنظر في الحوادث المشكوك فيها من شركات التأمين وإمكانية اعتماد تقارير اللجنة المشتركة لتكون جزء من الكروكى، حيث تم التوصية بأنه يتم إثارة هذا الموضوع خلال اللقاء المرتقب مع عطوفة مدير الأمن العام بهدف تفعيل عمل اللجنة بشكل أكبر وتوجيه مندوب البحث الجنائي لمتابعة هذه المواضيع والتحقيق مع مفتعلي الحوادث وكذلك الاستفادة من الخبرات المتراكمة للجنة الأولى وبحث الآليات لنقل المعرفة للجنة المشتركة الجديدة.

ثامناً: موضوع الحوادث المفتعلة التي تتعرض لها شركات التأمين

- درست اللجنة في اجتماعها المشترك مع السيد رياض الخشمان والسيد محمد عرابي ممثلا شركة الإتحاد العربي الدولي للتأمين بتاريخ ٢٠١٩/٩/٣ موضوع الحوادث المفتعلة التي تتعرض لها شركات التأمين واقتراح حلول واجراءات يتم اتخاذها من القطاع وشركات التأمين لمحاربة هذه الظاهرة ووقف نزيف خسائر شركات التأمين.
- ناقشت اللجنة خلال اجتماعها كتاب السادة شركة الإتحاد العربي الدولي للتأمين رقم ٢٠١٩/٧٠١ في ٢٠١٩/٩/٣ المتضمن تعرض الشركة للإعتداء من قبل مفتعلي الحوادث والإعتداءات على الشركات وموظفيها من خلال تقديم مجموعة من الاقتراحات والتي تنعكس على جميع شركات التأمين وكما يلي:-

١. تشكيل لجنة فرعية تنبثق عن اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات لمتابعة الحوادث المفتعلة واشراك عضو من إدارة التأمين لتفعيل الدور الرقابي لوزارة الصناعة والتجارة والتموين.

٢. تعيين معاين معتمد من إحدى شركات التأمين ومن ذوي الخبرة الواسعة في الكشف بالإضافة إلى التعاقد مع خبير تأمين ذو سمعة جيدة ومخاطبة إدارة السير من أجل التنسيب بإسم رقيب سير معتمد للتعاون مع اللجنة عند التعاطي مع أي حادث مفتعل.

٣. التنسيق مع إدارة السير في حال التأكد من أن المركبة التي تحمل رقم شاصي محدد يتم استخدامها في الحوادث المفتعلة بوضع إشارة عليها لمتابعتها من خلال رسوم إضافية أو أياً كانت الآلية المقترحة والتعميم على مثل هذه المركبات من قبل إدارة السير.

٤. اقتراح آلية معينة بالتنسيق مع إدارة السير من أجل الطعن في كروكة الحادث المفتعل.

٥. تكوين بنك معلومات لدى الاتحاد الأردني لشركات التأمين يحتوي على تفاصيل السيارات المتسببة بالحوادث المفتعلة وأسماء مفتعلي الحوادث وتعميمها على الشركات كافة وتحديثها بإستمرار.

- أوضح السيد عماد الحجه نائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد ومنسق أعمال لجنة تأمين السيارات خلال الإجتماع بأن الاقتراحات بناءة لكن آليات تطبيقها صعب، وخاصة وجود دور لإدارة التأمين في هذا الموضوع ويمكن أن يكون التركيز على اللجنة المشتركة من الاتحاد والأمن العام كونها أفضل الحلول التي يمكن تبنيها.
- بين السيد ماهر الحسين – مدير الاتحاد خلال الاجتماع أهمية قيام شركات التأمين بالتقدم بشكاوى خطية للجهات ذات العلاقة سواء عند تسجيل حوادث مفتعلة أو اعتداءات على شركات التأمين وأكد على أن ما حصل مع شركة الاتحاد العربي الدولي للتأمين الزميلة للأسف كان له أثر سلبي على بقية شركات التأمين والموظفين العاملين فيها، كما أشار إلى أن افتعال الحوادث موجود عالمياً في كل الدول وبالأساس يجب أن يخصص جزء من الاكتتاب والتسعير لتغطية حالات الاحتيال في أي فرع من فروع التأمين.
- استناداً للتوصية المتخذة في الإجتماع، خاطب الاتحاد السادة مديرية الأمن العام بكتابه رقم أت/٢٠١٩/١٠/٩٨ في ٢٠١٩/١٠/١٤ المتضمن اقتراح الاتحاد لمديرية الأمن العام دراسة استحداث وحدة جديدة في مديرية الأمن العام تتبع لإدارة التحقيق المروري في إدارة السير أو أي جهة أخرى تتولى متابعة حوادث الإحتيال في التأمين أسوة بوحدة مكافحة الإحتيال المعمول بها في البنوك والمطبقة عالمياً.
- ما زال الاتحاد بإنتظار إجابة مديرية الأمن العام على هذا المقترح، علماً بأن الإتحاد تابع المديرية هاتفياً التي أكدت استلام المقترح وأنه قيد الدراسة.

تاسعاً: موضوع تقارير اللجان الطبية مع وزارة الصحة

- ناقشت اللجنة في اجتماعها بتاريخ ٢٠١٩/٤/٣٠ آخر مستجدات متابعة مجلس إدارة الاتحاد والإدارة التنفيذية مع وزارة الصحة بخصوص تقارير اللجان الطبية وقدم الدكتور مؤيد كلوب شرح حول مسودة الإتفاقية الموقعة بين الطرفين للحصول على هذه التقارير بشكل إلكتروني وتم توزيع ملخص عن أهم الفوائد التي ستنعكس على شركات التأمين بعد انجاز الربط الإلكتروني الذي يتعلق بفرعي تأمين المركبات بخصوص تقارير اللجان الطبية للمصابين من الحوادث المرورية وتقارير اللجان الطبية المتعلقة بفرع تأمين الحياة والحوادث الشخصية للحصول على تعويض عن نسب العجز التي تقررها هذه اللجان.
- تم تسمية السيد عصام بركات نائب رئيس اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات بموجب كتاب الاتحاد رقم أت/٢٠١٩/٥/٣٧ في ٢٠١٩/٥/٦ عضواً في اللجنة المشتركة مع وزارة الصحة وذلك لمناقشة مذكرة التفاهم الخاصة بالربط الآلي مع وزارة الصحة وذلك لأتمتة تقارير اللجان الطبية الصادرة عن اللجان الطب الشرعي واللجان اللوائية واللجان المركزية المشكلة في وزارة الصحة.
- للمزيد من التفاصيل الرجوع إلى تقرير مجلس إدارة الاتحاد.

عاشراً: مشروع قرار معدل لقرار أسس تسوية التعويضات عن الأضرار التي تلحق بالمركبات رقم (٦) لسنة ٢٠١١

- درست اللجنة في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٠١٩/٦/١٧ كتاب السادة وزارة الصناعة والتجارة والتموين رقم ٢٠١٩/٣٣/١٧٧٦ في ٢٠١٩/٦/١١ ومرفقه مشروع قرار معدل لقرار أسس تسوية التعويضات عن الأضرار التي تلحق بالمركبات رقم (٦) لسنة ٢٠١١.
- قام الاتحاد بمخاطبة شركات التأمين الأعضاء بكتابه رقم أت/٢٠١٩/٦/٢٠ في ٢٠١٩/٦/١١ المتضمن طلب دراسة المشروع وتزويد الإتحاد بالملاحظات ليُصار إلى مخاطبة إدارة التأمين/وزارة الصناعة والتجارة والتموين حول ملاحظات الشركات على المشروع.
- درست اللجنة في اجتماعها الملاحظات الواردة من (٨) شركات تأمين، واستناداً للتوصية المتخذة في الإجتماع، قام الاتحاد بالتعميم على أعضاء الهيئة العامة للجنة تأمين السيارات عبر البريد الإلكتروني الملاحظات الواردة من شركات التأمين بالإضافة إلى رأي اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات وذلك ليُصار إلى استقدام ملاحظاتها واستمزاج رأيها للخروج بملاحظات موحدة لقطاع التأمين.
- تم الإتفاق خلال الإجتماع أن تقوم كل شركة تأمين بإرسال ملاحظاتها بشكل منفرد مباشرة لإدارة التأمين في وزارة الصناعة والتجارة والتموين الأمر الذي سيصب في مصلحة قطاع التأمين والتأكيد على ملاحظات الشركات الرافضة للمشروع.
- استناداً للتوصية المتخذة في الإجتماع، خاطب الاتحاد إدارة التأمين/ وزارة الصناعة والتجارة والتموين بكتابه رقم أت/٢٠١٩/٦/٦٧ في ٢٠١٩/٦/٢٠ ومرفقه الملاحظات الواردة من (١٣) شركة تأمين وبضمنها ملاحظات اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات على مشروع قرار معدل لقرار أسس تسوية التعويضات عن الأضرار التي تلحق بالمركبات رقم (٦) لسنة ٢٠١١ وأكدت اللجنة الإبقاء على القرار

الساري المفعول كما هو عليه وعدم السير في المشروع المعدل للقرار وذلك نظراً للانعكاس السلبي الكبير على شركات التأمين في المشروع الجديد.

- تم الإتفاق على أن يتم التعاون ما بين الاتحاد وإدارة التأمين لإيجاد حلول بديلة أخرى لمعالجة الممارسات السلبية والتي تظهر من بعض شركات التأمين، وتأكيد الاتحاد على التواصل مع إدارة التأمين للوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف بما فيهم المواطنين أصحاب المركبات والمتضررين عن حوادث السيارات مع عدم الاضرار بشركات التأمين التي تعاني أصلاً من خسائر مالية كبيرة تصل إلى ٢٥ مليون دينار سنوياً.
- ناقشت اللجنة في الإجتماع المشترك بين اللجنة المشتركة من الإتحاد ووزارة الصناعة والتجارة بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٧ مشروع القرار المعدل لقرار أسس تسوية التعويضات عن الأضرار التي تلحق بالمركبات رقم (٦) لسنة ٢٠١١ والملاحظات الواردة من شركات التأمين حول تعديل القرار بمنح الحق للمواطن اختيار اصلاح مركبته أو التسوية النقدية وعرض المبررات من وجهة نظر إدارة التأمين بخصوص هذا الموضوع والصعوبات التي يواجهها المواطنون في تصليح المركبات القديمة وبعض أصحاب المركبات الأجنبية الذين تكون فترة إقامتهم قصيرة قبل مغادرتهم المملكة للحصول على تعويض مادي لتصليح مركبتهم عن طريقهم.
- أكد الحضور على أن هذا القرار سيكون له أثر سلبي على شركات التأمين وتم المطالبة بالعدول عن تعديل القرار والإبقاء على القرار الساري الحالي.
- خاطب الاتحاد إدارة التأمين/ وزارة الصناعة والتجارة والتموين بكتابه رقم أت/٢٠١٩/٦/٩١ في ٢٠١٩/٦/٢٧ ومرفقه الملاحظات الواردة من (١٦) شركة تأمين بالإضافة إلى ملاحظات اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات بخصوص مشروع هذا القرار.
- ناقشت اللجنة في اجتماعها المشترك مع إدارة التأمين/ وزارة الصناعة والتجارة والتموين المنعقد بتاريخ ٢٠١٩/٧/٩ الملاحظات الواردة من (١٧) شركة تأمين بالإضافة إلى ملاحظات اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات، وأكدت اللجنة رفض مشروع القرار نظراً للآثار السلبية التي تنعكس على شركات التأمين وزيادة الحوادث المفتعلة وزيادة مبالغ التعويضات وزيادة الدفع النقدي وزيادة الأحكام القضائية مما يؤدي إلى تشكيل أعباء إضافية على شركات التأمين.
- اقترح الحضور أن يكون هناك سقف محدد للتعويض متفق عليه وما دون السقف يكون الخيار للمتضرر لاختيار التعويض النقدي أو إصلاح المركبة، وإذا كان التعويض أعلى من السقف يكون الخيار لشركة التأمين وكذلك في حال اختارت شركة التأمين إصلاح المركبة لدى الشركات الصانعة يكون الخيار هناك اصلاح المركبة لشركة التأمين وكذلك معالجة موضوع الخسارة الكلية للمركبة ومنح شركات التأمين الحق لشطب المركبة في حال كانت كلف الإصلاح عالية.
- أبدى ممثلوا إدارة التأمين إصرارهم على الإبقاء على السير في مشروع القرار المعدل وعدم التراجع بحجة زيادة عدد الشكاوي التي ترد لإدارة التأمين حول عدم إصلاح المركبات بطريقة فنية سليمه وعدم وجود كراجات كافية لبعض الشركات ووجود شكاوي لعدد من حالات مركبات أجنبية أصحابها لديهم إقامة قصيرة في المملكة.

- ناقشت اللجنة في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٠١٩/٧/١١ الملاحظات الواردة من (١٧) شركة تأمين بالإضافة إلى ملاحظات اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات على مشروع قرار معدل لقرار أسس تسوية التعويضات عن الأضرار التي تلحق بالمركبات رقم (٦) لسنة ٢٠١١ وتعديلاته، وأكدت اللجنة وشركات التأمين على رفض مشروع القرار نظراً للآثار السلبية التي تنعكس على شركات التأمين وزيادة الحوادث المفتعلة وزيادة مبالغ التعويضات وزيادة الدفع النقدي وزيادة الأحكام القضائية مما يؤدي إلى تشكيل أعباء إضافية على شركات التأمين.
- تنفيذاً للتوصية المتخذة في الإجتماع، خاطب الاتحاد المدراء العامون لشركات التأمين بكتابه رقم أت/٢٠١٩/٧/٩٢ في ٢٠١٩/٧/١٥ المتضمن التأكيد على رأي شركات التأمين برفض القرار وفي حال الاصرار على السير به تم اقتراح عدد من التعديلات والتحسينات على مشروع القرار.
- تنفيذاً للتوصية المتخذة في الإجتماع، خاطب الاتحاد إدارة التأمين/ وزارة الصناعة والتجارة والتموين بكتابه رقم أت/٢٠١٩/٧/٩١ في ٢٠١٩/٧/١٦ المتضمن بعض الإقتراحات وعدد من التعديلات والتحسينات على مشروع القرار وكما يلي:-

١. منح شركة تأمين حق اختيار تصليح المركبة لدى ورش اصلاح الوكالات دون الزامها بالتسويه النقدية للحد من ظاهرة الحوادث المفتعلة والتكسب من التسويات النقدية المباشرة.
٢. يكون الخيار للمتضرر بالتسوية النقدية أو إصلاح المركبة في حال أن مبلغ التعويض لم يتجاوز الـ١٥٠٠ دينار، أما في حال تجاوز مبلغ التعويض ١٥٠٠ دينار يعود لشركة التأمين حق الخيار في طريقة التعويض ليكون بالتسوية النقدية او إصلاح المركبة.
٣. يحق لشركة التأمين اختيار مبدأ الخسارة الكلية لتعويض المتضرر حسب القيمة السوقية لمركبته، وفي حال رفض المتضرر لهذا الخيار يكون من حق الشركة اصلاح المركبة لدى الورش المعتمدة وذلك للحد من ظاهرة الحوادث المفتعلة والتكسب من التسويات النقدية.
٤. النص بشكل صريح وواضح على أن قطع الغيار المتفق على استبدالها هي ذاتها من حق شركة التأمين فقط ويجب تمكين الشركة من الحصول عليها وبخلاف ذلك يحق لشركة التأمين التراجع عن مبلغ التسوية المتفق عليه مع المتضرر.

- قام مجلس إدارة الاتحاد بمناقشة مشروع هذا القرار مع وزارة الصناعة والتجارة والتموين وطلب تجميد هذا المشروع، حيث تم التراجع عنه بعد إصرار الاتحاد وما زال العمل ساري بالقرار النافذ القديم والذي ينسجم مع مطلب القطاع.

الحادي عشر: موضوع الحوادث المسجلة ضد مجهول

- ناقشت اللجنة في اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٠١٩/٧/١١ كتاب السادة المجموعة العربية الأردنية للتأمين رقم ٢٠١٩/٢١٤٧/٧٠٠ في ٢٠١٩/٧/٩ الموجه للاتحاد الأردني لشركات التأمين حول الحوادث المسجلة ضد مجهول، نظراً لانتشار هذه الظاهرة للأشخاص المؤمنين شامل لدى شركات التأمين وقيامهم باللجوء إلى المراكز الأمنية لغاية توثيق الأضرار وبدون تنظيم مخطط كروكي فيها والاكتفاء بالذهاب إلى المراكز الأمنية وتنظيم كشف الاضرار.

- تنفيذاً للتوصية المتخذة في هذا الإجتماع، خاطب الاتحاد السادة المجموعة العربية الأردنية للتأمين ونسخة منه لشركات التأمين الأعضاء بكتابه رقم أت/٢٠١٩/٧/١٠٣ في ٢٠١٩/٧/١٦ ومرفقه نسخة من تعليمات التحقيق الفني في الحوادث المرورية لسنة ٢٠١٦ الصادرة استناداً لأحكام البند (٨) من الفقرة (أ) من المادة (٥٠) من قانون السير رقم (٤٩) لسنة ٢٠٠١ والتي تناولت هذا الموضوع من خلال نص المادة (٩) من هذه التعليمات التي تعالج هذا الموضوع حيث تنص على ما يلي:-

في حالات الابلاغ عن حادث مروري ضد مجهول تطبق الاجراءات التالية:

أ. يقوم المحقق المروري بالكشف على المركبات المشتركة في الحادث في موقع الحادث.

ب. في حال ثبت أن الواقعة هي حادث مروري، ينظم مخطط الحادث المروري الكروكي على أن تضاف عبارة حسب الإدعاء في الوصف الكتابي للحادث.

ج. إذا ثبت للمحقق المروري أن الأضرار الموجودة في المركبة ليست ناتجة عن حادث مروري، يتم تنظيم تقرير كشف بالأضرار حسب النموذج المعد لذلك وعلى أن تضاف عبارة حسب الادعاء.

- استناداً للتوصية المتخذة في الاجتماع، خاطب الاتحاد السادة مديرية الأمن العام بكتابه رقم أت/٢٠١٩/٧/١١٠ في ٢٠١٩/٧/١٧ لإعلامهم بإستلام الاتحاد الأردني لشركات التأمين عدد من المراسلات من شركات التأمين بخصوص تقارير حوادث المركبات التي تسجل ضد مجهول والتي تنظم من قبل المراكز الأمنية في المملكة، مع الإشارة إلى تعليمات التحقيق الفني في الحوادث المرورية لسنة ٢٠١٦ الصادرة استناداً لأحكام البند (٨) من الفقرة (أ) من المادة (٥٠) من قانون السير رقم (٤٩) لسنة ٢٠٠١ وبشكل خاص المادة (٩) من هذه التعليمات.
- أشار الاتحاد إلى أن عدم الالتزام بهذه التعليمات يكبد شركات التأمين خسائر مالية تتمثل بمطالبة الشركات بمبالغ تعويضات زيادة عن الأضرار الفعلية التي لحقت بهذه المركبات.

الثاني عشر: البرامج والمشاريع التدريبية في مجال تأمين المركبات

أ- البرامج المنفذة خلال عام ٢٠١٩:-

١. ضمن الخطة التدريبية للإتحاد الأردني خلال عام ٢٠١٩، نظم الإتحاد برنامج تدريبي على مستوى عربي بعنوان: "تعويضات تأمين المركبات " "الأسس والإجراءات الفنيه لدورة الإدعاء" بواقع ((١٢)) ساعة تدريبية للفترة من يوم الأربعاء ٢٠١٩/١٠/٢٣ ولغاية يوم الخميس ٢٠١٩/١٠/٢٤.

- حاضر في البرنامج التدريبي السيد عصام بركات نائب رئيس اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات في الاتحاد الأردني لشركات التأمين وقائم بأعمال مدير دائرة تأمين السيارات في شركة الشرق الأوسط للتأمين في الأردن.
- شارك في البرنامج التدريبي (٣١) مشارك.

(يفرد هذا التقرير جزء مفصل عن البرنامج التدريبي في باب النشاط الثقافي للإتحاد).

٢. برنامج تدريبي على مستوى عربي بعنوان " مبادئ في التحقيق الفني في الحوادث المرورية" الذي عقده الاتحاد بالتعاون والتنسيق مع المعهد المروري الأردني/ مديرية الأمن العام بواقع (١٨) ساعة تدريبية للفترة من يوم الثلاثاء ٢٠١٩/١١/٥ لغاية يوم الخميس ٢٠١٩/١١/٧.

- حاضر في البرنامج التدريبي نخبة من المحاضرين المتميزين والمتخصصين والذين يتمتعون بخبرات علمية وعملية من منتسبي المعهد المروري الأردني وإدارة شعبة التحقيق المروري في ادارة السير المركزية.
- شارك في البرنامج التدريبي (٢٨) مشارك.

(يفرد هذا التقرير جزء مفصل عن البرنامج التدريبي في باب النشاط الثقافي للإتحاد).

٣. ورشة عمل متخصصة تحت عنوان " واقع التأمين الإلزامي .. المشاكل والأسباب،الحلول المقترحة"

عقد الاتحاد ورشة عمل تأمينية تحت عنوان "واقع التأمين الإلزامي" بالتعاون مع موقع أخبار البلد يوم السبت الموافق ٢٠١٩/١٠/١٢ في فندق الأرينا تحت رعاية وزير الصناعة والتجارة والتموين والذي مثله السيد وائل محادين مدير إدارة التأمين بإلقاء كلمة في حفل الإفتتاح وحضور جلسات ورشة العمل.

- شارك في هذه الورشة ممثلي عدد من شركات التأمين والجهات المختصة من القطاع العام والخاص وعدد من أعضاء مجلس النواب والأعيان وعدد من رؤساء مجالس والمدراء العامين لشركات التأمين وممثلين عن الجهات الرسمية وخبراء في مجال التأمين ومن إدارة السير ونقابة المحامين.
- تم مناقشة الواقع والمشاكل التي تواجهها شركات التأمين والخسائر بالإضافة إلى الخسائر والرؤية والحلول المقترحة وأيضاً مناقشة مواضيع ومشاكل تهم شركات التأمين كظاهرة الحوادث المفتعلة وظاهرة الاعتداء وآلية التعامل معها والحلول المقترحة.
- تم نشر تغطية صحفية موسعة عن هذه الورشة في موقع أخبار البلد وكذلك نشر غالبية أوراق العمل والتوصيات التي خرج بها المشاركون.

ب.مشاريع التدريب في تأمين السيارات لعام ٢٠٢٠ (قيد التنفيذ)

إيماناً من الاتحاد بأهمية تدريب الكوادر العاملة في قطاع التأمين محلياً وعربياً ومواكبة كل ما هو جديد في عالم التأمين، وفي إطار تحديد الإحتياجات التدريبية للكوادر العاملة في مجال تأمين السيارات وفي ضوء ما تم رصده من الاستبانات التي تم توزيعها خلال البرامج التدريبية التي عقدها الاتحاد من احتياجات تدريبية للعاملين في شركات التامين المحلية والعربية ومنتسبي القطاعات الأخرى التي مثلها عدد من المشاركين في هذه البرامج، فقد اعتمدت ضمن الخطة التدريبية للاتحاد خلال ٢٠٢٠، النشاطات التدريبية التالية والمتعلقة بفرع تأمين السيارات:-

١. برنامج تدريبي على مستوى عربي بعنوان: تسعير تأمين المركبات والتأمينات الطبية بواقع (١٢) ساعة تدريبية على مدار يومين للفترة من ٢٦-٢٠٢٠/٧/٢٧ والذي سيحاضر فيه السيد مايكل مهنا كبير المديرين والخبير الاكتواري في شركة أ.أ. مهنا أندكو ليمتد – لبنان.
٢. برنامج تدريبي على مستوى عربي بعنوان: تأمين المركبات (أسس الاكتتاب، التسعير، التعويض، تسوية الخسائر) بواقع (١٦) ساعة تدريبية على مدار ثلاثة أيام للفترة من ١-٢٠٢٠/٩/٣ والذي سيحاضر فيه السيد رائد جودة رئيس اللجنة التنفيذية للجنة تأمين

السيارات في الاتحاد ومدير دائرة تأمين السيارات في شركة التأمين الاردنية والسيد عصام بركات نائب رئيس اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات في الاتحاد وقائم بأعمال مدير دائرة تأمين السيارات في شركة الشرق الأوسط للتأمين والمهندس حابس عيسى ذيب بن طريف وهو مسوي خسائر.

٣. برنامج تدريبي على مستوى عربي بعنوان: المعاينة والكشف على أضرار المركبات الحديثة بواقع (١٢) ساعة تدريبية على مدار يومين للفترة من ١٨-٢٠٢٠/١١/١٩ والذي سيحاضر فيها عدد من المحاضرين من شركة توفيق غرغور وكيل شركة Mercedes Benz/ الأردن.

الثالث عشر: التعاون الأردني العربي في مجال تأمين المركبات

واصل الإتحاد عام ٢٠١٩ التنسيق مع الإتحاد العام العربي للتأمين من خلال المشاركة في نشاطات لجنة تأمينات السيارات والمكاتب العربية الموحدة وكما يلي:-

أ. تجديد عضوية سوق التأمين الأردني في اللجنة العربية للجنة تأمين السيارات للدورة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

في إطار التمثيل الدائم لسوق التأمين الأردني في اللجان العربية، وإستجابة لطلب الإتحاد العام العربي لتسمية عضو اللجنة العربية لتأمين السيارات، جدد الإتحاد عضويته في اللجنة العربية للجنة تأمين السيارات للدورة ٢٠١٨-٢٠٢٠ بكتابه رقم أت/٢٠١٨/٢/١٧١ في ٢٠١٨/٢/٢٥ من خلال تسمية السيد ماهر الحسين مدير الإتحاد الأردني لشركات التأمين ممثلاً لسوق التأمين الأردني.

ب. المشاركة في إجتماع لجنة تأمينات السيارات والمكاتب العربية الموحدة/الجزائر/٢٠١٩

شارك السيد ماهر الحسين مدير الإتحاد ممثلاً عن سوق التأمين الأردني في إجتماع لجنة تأمينات السيارات والمكاتب العربية الموحدة الذي عقد في الجزائر للفترة من ٥-٢٠١٩/١١/٧ استجابة لدعوة الإتحاد العام العربي للتأمين رقم ٦٢ في ٢٠١٩/٨/٢٨ وذلك لمناقشة موضوع إصدار البطاقة البرتقالية إلكترونياً وإستعراض قرار وتوصيات الإجتماع الأول للجنة الدائمة المنعقد في الجزائر يوم ٢٠١٩/١١/٥ ومتابعة تنفيذ التوصيات السابقة للجنة وموضوع المطالبات بين المكاتب العربية الموحدة والتحديثات / المستجدات على قوانين التأمين الإلزامي للسيارات في البلاد العربية وعدد من الموضوعات المقترح مناقشتها من قبل السادة أعضاء اللجنة وخاصة ممثل المكتب الموحد التونسي للسيارات والمكتب الموحد الكويتي وممثل سوق التأمين المصرية.

ج. شارك السيد ماهر الحسين مدير الإتحاد ممثلاً عن سوق التأمين الأردني في الإجتماع المشترك للمكاتب العربية الموحدة السورية واللبنانية والأردنية والمنعقد في الأردن يوم الأحد الموافق ٢٠١٩/١٢/١ بحضور الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين السيد شكيب أبو زيد، حيث تم خلال الإجتماع مناقشة الذمم المترصدة بين المكاتب الثلاثة وبحث الحلول المقترحة لتحصيل مطالبات كل من المكتب الموحد الأردني والمكتب الموحد اللبناني على المكتب الموحد السوري نظراً لعدم تمكنهم من تحويل مبالغ العملات الأجنبية سواء بالدولار أو اليورو لخارج سوريا بسبب الأوضاع التي تمر بها سوريا الشقيقة وخضوعها للعقوبات الإقتصادية.

- في نهاية الاجتماع، تم اقتراح عدد من الحلول وعلى أن يتم تطبيق أي منها قبل نهاية عام ٢٠١٩ وبخلافه تم الإتفاق على توقف المكتب الموحد السوري عن بيع البطاقة البرتقالية لشركات التأمين

السورية المسافرة للمملكة الأردنية الهاشمية بشكل طوعي أو انفاذ قرار لجنة تأمينات السيارات والمكاتب العربية الموحدة المنعقد في الجزائر للفترة من ٥-٢٠١٩/١١/٧ والذي قرر وقف المكتب السوري بالبطاقات البرتقالية في حال لم يتم تحويل المبالغ المترتبة عليه للمكاتب العربية الأخرى.

- قام الاتحاد بمخاطبة إدارة التأمين بكتابه رقم أت/٢٠١٩/١٢/٧ في ٢٠١٩/١٢/٢ لإعلامها بوقف اعتماد البطاقة السورية من ٢٠٢٠/١/١ وبيان الأسباب التي دعت الاتحاد لهذا الإجراء.
- قام الاتحاد بمخاطبة الأستاذ شكيب أبو زيد الأمين العام للاتحاد العام العربي للتأمين بكتابه رقم أت/٢٠٢٠/١/٤٨ في ٢٠٢٠/١/٦ لإعلامه بوقف قبول البطاقة البرتقالية السورية سارية المفعول على المعابر والمراكز الحدودية الأردنية من ٢٠٢٠/١/١.

الرابع عشر: إحصائيات التأمين الإلزامي المستخرجة من نظام الاتحاد حول تأمين المركبات

قام الإتحاد بتعميم الإحصائيات المستخرجة من قاعدة البيانات على شركات التأمين خلال عام ٢٠١٩ وكما يلي:-

- إحصائيات حول تأمين المركبات والحوادث كما في شهر كانون الثاني من عام ٢٠١٩ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٨ بموجب كتاب الإتحاد رقم ٢٠١٩/٢/١٨ في ٢٠١٩/٢/٤.
- إحصائيات حول تأمين المركبات والحوادث كما في شهر شباط من عام ٢٠١٩ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٨ بموجب كتاب الإتحاد رقم ٢٠١٩/٣/٧٨ في ٢٠١٩/٣/٦.
- إحصائيات حول تأمين المركبات والحوادث كما في شهر آذار من عام ٢٠١٩ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٨ بموجب كتاب الإتحاد رقم ٢٠١٩/٤/٩ في ٢٠١٩/٤/٢.
- إحصائيات حول تأمين المركبات والحوادث كما في شهر نيسان من عام ٢٠١٩ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٨ بموجب كتاب الإتحاد رقم ٢٠١٩/٥/٣٢ في ٢٠١٩/٥/٦.
- إحصائيات حول تأمين المركبات والحوادث كما في شهر أيار من عام ٢٠١٩ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٨ بموجب كتاب الإتحاد رقم ٢٠١٩/٦/١٥ في ٢٠١٩/٦/١١.
- إحصائيات حول تأمين المركبات والحوادث كما في شهر حزيران من عام ٢٠١٩ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٨ بموجب كتاب الإتحاد رقم ٢٠١٩/٧/١٠ في ٢٠١٩/٧/١.
- إحصائيات حول تأمين المركبات والحوادث كما في شهر تموز من عام ٢٠١٩ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٨ بموجب كتاب الإتحاد رقم ٢٠١٩/٨/١٢ في ٢٠١٩/٨/٤.
- إحصائيات حول تأمين المركبات والحوادث كما في شهر آب من عام ٢٠١٩ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٨ بموجب كتاب الإتحاد رقم ٢٠١٩/٩/٨ في ٢٠١٩/٩/٢.
- إحصائيات حول تأمين المركبات والحوادث كما في شهر تشرين الأول من عام ٢٠١٩ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٨ بموجب كتاب الإتحاد رقم ٢٠١٩/١١/١٠ في ٢٠١٩/١١/٣.
- إحصائيات حول تأمين المركبات والحوادث كما في شهر تشرين الثاني من عام ٢٠١٩ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٨ بموجب كتاب الإتحاد رقم ٢٠١٩/١٢/١٩ في ٢٠١٩/١٢/٤.
- إحصائيات حول تأمين المركبات والحوادث كما في شهر كانون الأول من عام ٢٠١٩ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٨ بموجب كتاب الإتحاد رقم ٢٠٢٠/١/١٩ في ٢٠٢٠/١/٧.

الخامس عشر: تعديل آلية عمل اللجان الفنية العاملة تحت إطار الاتحاد

- بهدف ضمان استقطاب الكفاءات المناسبة لرئاسة وعضوية اللجان الفنية والمالية العاملة تحت إطار الاتحاد، قام مجلس إدارة الاتحاد بدراسة تعليمات آلية عمل اللجان المعمول بها في الاتحاد وإعادة النظر بها وتعديلها بشكل جوهري وذلك بالتنسيق مع كافة اللجان الفنية ويضمنها لجنة تأمين السيارات من خلال تعديل المؤهلات المطلوبة للانضمام لهذه اللجان وآلية الدعوة لإجتماعات هذه اللجان واهتماماتها وآليات انتخاب الاعضاء الجدد في حال استقالة أي من الاعضاء المنتخبين.

ووفقاً لقرار مجلس إدارة الاتحاد، سيتم بدأ تطبيق كافة الاجراءات والمواد الواردة في آلية العمل المعدلة وذلك من ٢٠٢٠/١/١ مع الابقاء على تشكيلة اللجان كما هي لحين انتهاء هذه الدورة أواخر عام ٢٠٢٠، بحيث يتم تطبيق المواد المتعلقة بالانتخابات عند الدعوة لإجراء انتخابات للدورة الجديدة ٢٠٢٠-٢٠٢٢.

- قام الإتحاد بمخاطبة شركات التأمين بكتابه رقم أت/٢٠٢٠/١/١٤٣ في ٢٠٢٠/١/١٩ وتزويدهم بآلية العمل باللجان الفنية التي أقرها مجلس إدارة الاتحاد في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٣ وعلى أن يتم تطبيق هذه الآلية من ٢٠٢٠/١/١.

السادس عشر: التواصل مع أعضاء الهيئة العامة للجنة تأمين السيارات

استناداً الى قرار السادة مجلس إدارة الإتحاد رقم ٢٨٩٨-٢٠١٧/٥ في ٢٠١٧/٣/٢٢ المتضمن تعميم جميع محاضر إجتماعات اللجان الفنية العاملة تحت إطار الإتحاد على شركات التأمين الأعضاء بهدف تعميم الفائدة والإطلاع على جهود ونشاطات اللجان والمواضيع التي يتم بحثها خلال هذه الإجتماعات، قام الاتحاد بتعميم محاضر اجتماعات لجنة تأمين السيارات بموجب كتبه رقم ٢/٤٣٢ في ٢٠١٩/٢/٢٨ و٤/١٢٢ في ٢٠١٩/٤/٢١ و٧/١٦٣ في ٢٠١٩/٧/٢٥ و٩/١٥٦ في ٢٠١٩/٩/٣٠ و٩/١٥٧ في ٢٠١٩/٩/٣٠

السابع عشر: عضوية اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات للدورة ٢٠١٨ - ٢٠٢٠

تنفيذاً لتعليمات تشكيل اللجان الفنية العاملة في الإتحاد بأن تكون دورة اللجنة التنفيذية لمدة سنتين، فاز بعضوية اللجنة في الإنتخابات التي جرت في إجتماع الهيئة العامة للجنة المنعقد بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٣١ للدورة ٢٠١٨-٢٠٢٠ كل من ممثلي شركات التأمين التالية أسماؤهم :-

١-	السيد رائد جودة	رئيس اللجنة	شركة التأمين الأردنية
٢-	السيد عصام بركات	نائب رئيس اللجنة	شركة الشرق الأوسط للتأمين
٣-	السيد نورز بشتو	عضو	شركة المجموعة العربية الأردنية للتأمين
٤-	السيد إلياس مشربش	عضو	شركة التأمين الوطنية
٥-	السيد ابراهيم الخضور	عضو	شركة المجموعة العربية الأوروبية للتأمين

وتم تعميم نتائج انتخاب اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات بكتاب الاتحاد رقم أت/٢٠١٨/١١/٢٢ في ٢٠١٨/١١/٦.

- وبالاستناد إلى قرار مجلس إدارة الاتحاد بتصويب عضوية اللجان التنفيذية بالاستناد إلى تعليمات اللجان الفنية بالاتحاد، تم انهاء عضوية السيد أحمد خليل حسين من اللجنة بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٢٠ لعدم مطابقته لنص المادة (٣) من التعليمات التي تشترط في ممثل الشركة أن يكون مدير دائرة فأعلى.
- تم تسمية السيد ابراهيم الخضور ممثل شركة المجموعة العربية الأوروبية للتأمين ليكون عضو خامس في اللجنة التنفيذية للجنة تأمين السيارات بدلاً من السيد أحمد خليل حسين بموجب كتاب الاتحاد رقم أت/٢٠١٩/٢/٢٠١ في ٢٠١٩/٢/١٧.
- استقال السيد ابراهيم الخضور من شركة المجموعة العربية الأوروبية للتأمين ومن عضوية اللجنة بتاريخ ٢٠٢٠/١/١٦ وعلى أن يتم تسمية العضو البديل المنتخب في اجتماع الهيئة العامة للجنة تأمين السيارات.